# الباب السادس

## المسئولية التربوية للحركة الإسلامية

◆ ◆ ◆

obeikan.com

obeikan.com

## الفصل الأول

# مواجهة التدهور الأخلاقي .. من هنا فلنبدأ

تدهور الأخلاق في مجتمعاتنا لم يعد يحتاج إلى كثير من العناء لإثباته .. فما بين هتك عرض فتاة في ميدان عام مليء بالناس وسط النهار، إلى انتشار حوادث خطف واغتصاب الفتيات، إلى المعاكسات، إلى الإدمان وتعاطي وتجارة المخدرات، وتزايد جرائم الرشوة، وانتشار السرقات، وعموم حوادث القتل .. إلخ، كل ذلك مؤشر يؤكد انهيار الأنماط والقيم الحاكمة للأخلاق في مجتمعاتنا.

وتدهور السلوك الاجتماعي يعد مساويًا لانحراف السلوك الاجتماعي، فالسلوك الاجتماعي نفسه قد لا يكون قويمًا مثل الأخذ بالثأر، ولكنه منتشر لدى قطاعات اجتماعية في صعيد مصر مثلاً.

وتدهور السلوك الاجتماعي يتسع إلى معنى أوسع من عدم الانضباط الفكري أو السلوكي إزاء القيم الحاكمة في المجتمع، ويحدث ذلك عندما يبدأ انحراف الفكر والأخلاق، لكننا الآن في حالة ضياع، كما يسميها علماء الاجتماع.

ومن المؤكد أن للغزو الفكري والثقافي، دورًا في تنامي هذه الأنماط المنحرفة من السلوك. لقد قرأت عن حادثة سرقة أبطالها طبيب ماهر وموظف في فندق خمس نجوم وشاب حاصل على دبلوم صناعة .. سرقوا لأنهم أدمنوا شم الهيروين، وكان مكان الاجتماع والشم هو بار الفندق ذي النجوم الخمسة .. الذي هو مرتع خصب لهذه الجرائم .. فكيف بنا وقد امتلأت حياتنا بهذه الفنادق وهذه البارات؟

إن التردي والخلل وصل بنا إلى حد مخيف، ولا علاج إلا بعودة الإسلام، فهو

وحده القادر على إعادة التوازن إلى مجتمعاتنا.

ويصنف علماء النفس والأخلاق والاجتماع، الأعمال التي يقوم بها الناس إلى ثلاثة أصناف:

الأولى: هي الطبقة العليا من الأفعال وتشمل ضروبًا من العطاء الاجتماعي دون مقابل كالأعمال التطوعية والتبرعات.

والثانية: هي الطبقة الوسطى من الأفعال، وتشمل ضروب السلوك التبادلي والتعاوني ومعظم السلوك البشري، والقوانين تنظم هذه الطبقة ليتحقق تبادل المنافع للطرفين وللمجتمع.

والثالثة: هي الطبقة الدنيا أو السوداء، وتضم كل أنواع السلوك المضاد للمجتمع من جرائم أو جنح أو مخالفات أو معاصي ومنكرات.

والتدهور يعني أن السلوك الواقع في الطبقة السوداء قد ازداد، وأن السلوك الواقع في الطبقة الأولى قد تضاءل .. ولكي نحكم بوجود تدهور نحتاج أولاً إلى إحصاءات دقيقة شاملة ترصد السلوك في الطبقتين الأولى والثانية في سنوات عديدة متوالية.

ولكل مجتمع قيمه العليا التي يحرص على صيانتها، وفي ضوئها يحكم على الأفراد .. ولكننا في مصر والعالم العربي والإسلامي لدينا ازدواجية قيمية .. فالقيم الاجتماعية الكبرى هي الدين والنفس والمال والعقل والعرض .. وهي المقاصد العليا للشريعة.

وبالنسبة للقيمة الأولى وهي الدين فإن الفئات العلمانية لا تتفق مع الأغلبية المتمسكة بالهوية المسلمة على هذه القيم .. وما يعد تدهورًا عند إحدى الفئتين قد يعد سموًا وتقدمًا في معايير الأخرى .. فالدين عند الأغلبية المسلمة هو القيمة

الكبرى الحارسة لكل القيم الأخرى، وأي إهمال أو انتهاك له يعد سلوكًا سلبيًا .. في حين أن الأقلية العلمانية ترى أن من الضروري لتحقيق التقدم إهمال الشريعة والأخلاق الإسلامية، وتعتبر التمسك بهما رجعية وظلامية .. وتعاطي الخمر جريمة في الإسلام، أما عند العلمانية فهو سلوك راق.

والقيمة الثانية وهي النفس، تهملها مجتمعاتنا الآن، وحياة الإنسان لا تحظى بالأهمية المطلوبة.

أما القيمة الثالثة وهي المال، الذي هو عصب الحياة فإن الإسلام جعل له حرمة خاصة، والإسلام يطارد الكسب الحرام والسرقة، أما في الفكر العلماني فيجوز تأميم المال دون مقابل أو مصادرته دون تمييز بين حلاله وحرامه، كما يسمح الفكر العلماني بكسب المال من وجوه محرمة كالربا والقمار.

والقيمة الرابعة وهي العقل، صانها الإسلام وحافظ عليها وجعل تعطيله أو إهماله أو تضليله جريمة .. ولكن الملاحظ أن التوجه العلماني المسيطر على الإعلام يضلل العقول ويتبنى مناهج التعليم المضللة.

أما عن القيمة الأخيرة وهي العرض، فإن السمعة الطيبة والطهارة والعفة يحافظ عليها الإسلام .. ويحرم ما من شأنه المساس بالعرض كقذف المحصنات والتشهير والطعن والسب والهجاء والاغتصاب وهتك العرض. فكل عمل يبغي مقاومة ذلك هو عمل إيجابي في المنظور الإسلامي.. إلا إننا نرى أن العلمانيين لا يعترفون أصلاً بقيمة العفة التي هي جزء أساسي من العرض .. وهم يؤمنون بحق الأفراد في ممارسة الجنس خارج حدود الزواج، وهكذا نعود إلى الهجين الثقافي المسيطر على حياتنا والذي يهدد بكارثة اجتماعية وأمنية.

ومن بركات وجود الصحوة الإسلامية أنها أوقفت تدهور السلوك الاجتماعي

في مجال العرض. أما الخروج من هذا المأزق فلن يكون إلا عن طريق التربية في البيت والمدرسة والمنزل، ومن خلال الإعلام والآداب والفنون، وكذلك من خلال التخلص من الازدواجية الثقافية والانحياز للإسلام.

كما أن الأزمة الاقتصادية لها جوانب مخربة على الوضع الاجتماعي .. فالمتعطل والجائع والعاجز عن إيجاد مسكن وعن الزواج وعن العلاج، كل هؤلاء لا ينتظر منهم الالتزام بقيم المجتمع، ولولا التكافل الاجتماعي الذي يفرضه الإسلام على مجتمعاتنا .. لظهرت هذه الآثار على مجتمعاتنا، خاصة المجتمعات الفقيرة منها.

وتدهور السلوك لدينا ليس ظاهرة معاصرة وليس فقط مرتبطًا بالاستعمار .. ولكننا لدينا تخلف موروث وألوان من التدهور الاجتماعي حتى قبل مجيء الاستعمار، وما جاء به من علمانية، لكن الوافد الغربي أحدث خللاً في المعيار .. بمعنى أننا قبل الاحتلال كنا متفقين على موقف واحد لتعريف ما هو الخلل.

فالحلال والحرام، رغم وجود التدهور في الماضي، كان هناك اتفاق عليهما وكان هناك اتفاق على ما هو السلوك القويم، ولكن الخلل في المعيار جاء مع قدوم الاستعمار الأجنبي، فعندما يكون الميزان صحيحًا نعرف أن فلانًا على حق في فعله وأن الآخر على باطل، فماذا يحدث إذا كان الميزان نفسه فيه خلل؟ فالاستعمار أضاف كمًا من التدهور وخللاً في الميزان الذي يفرق بين الحسن والقبيح.

والدولة الإسلامية حدث فيها انحراف قديم .. فمنذ الدولة الأموية تغيرت الأمور، فحل الجور محل الشورى .. لكن نطاق عمل الدولة كان محدودًا .. فالدولة كانت تفتح البلدان، أما من يجاهد وينشر الإسلام فكان هو الأمة.

ومن يقوم بأمر التعليم والصحة كان هو الأمة.. وظلت الشريعة هي الحاكمة في نطاق الأمة، والعلماء هم قادتها، وبالتالي ظل الانحراف محدودًا .. والقانون المرتبط

بالعقيدة كان له انضباط وقوة، فحتى السارق وهو يسرق كان يعلم أن هذا انحراف وحرام وأن عليه الندم والتوبة، وبهذا المنطق الإسلامي نقلل حجم الانحراف ونفتح الأبواب أمام العودة للسلوك الاجتماعي السوي .. أما القانون الوضعي فهو غير محترم بين الناس ويتحايلون عليه لأنه يخالف الشريعة، وهنا تكون الطامة الكبرى.

ثم إن التعليم لدينا وانهزامه أمام الفكر الغربي أدى إلى أننا نتبنى قيمًا ومفاهيمًا غريبة علينا ومخالفة للإسلام بدعوى التطور والتقدم ثم صهرها في عقول أجيالنا، فصعب على هذه الأجيال التمييز بين الحق والباطل .. كذلك فإن وسائل الإعلام لدينا أحدثت غسيلاً لمخ الناس وساهمت في نشر المعاصي وتعميم الأخلاق المرذولة بل وتحبيذها والدعوة إليها، أما المشاكل الاقتصادية فكان لها دور هام في الانحراف الأخلاقي.

فالناس حينما لا يجدون وسيلة مواصلات مريحة ويركبون المواصلات المزدحمة فإنه تحدث أثر هذا الزحام أخلاق رذيلة .. وكذلك إذا وقفوا في طابور لشراء حاجياتهم يحدث نفس الشيء .. أما إذا حالت الظروف الاقتصادية بين الشباب والزواج، فحدث ولا حرج عما يمكن أن يحدث .. وكذلك مشاكل المساكن وندرتها .. أما الاختلاط الزائد عن الحد في المدارس والجامعات والمصالح الحكومية فإنه طريق ممهد للانحرافات الأخلاقية.

إننا نصدم بنماذج اجتماعية غريبة وعلاقات مشبوهة لنساء ورجال متزوجين .. لم نكن لنسمع عنها من قبل .. فقد طاف الطوفان كل المستويات وطال الأساس الأخلاقي لمجتمعاتنا، فأصبح هناك استسهال للمحرمات .. ومسئوليتنا كأفراد وجماعات (تحت قيادة الحركة الإسلامية وفصائلها) أن ندق ناقوس الخطر ونجري

دراسات علمية دقيقة على كافة المستويات .. ونحن نرفع أصواتنا من خلال هذه الكلمات ومتى استطعنا إلى ذلك سبيلاً، إلى مراكز البحوث ورجال الإعلام المخلصين والكتاب، كي يوجهوا جهودهم لمحاربة هذا الطوفان، وأن يخرجوا من خلال الدراسات العلمية بنتائج وحلول جذرية لأن الخطر يحدق بالجميع.

والبث الإعلامي الغربي إلى مجتمعاتنا يمثل تحديًا خطيرًا في هذا الصدد، لأنه يطبع في قلب المشاهد صورًا نمطية تحدث تغييرًا في السلوك لصالح الحضارة الغربية ومخططات الغرب في إفساد المسلمين وإضعافهم .. فإلى جانب كسر الهوية الروحية الإسلامية والتذويب الثقافي والاجتماعي .. يركز الإعلام الغربي على إفساد القيم السلوكية التي يمكن أن تكون حاجزًا ضد هذا التدفق.

إنهم يدركون تمامًا أن التحلل القيمي والسلوكي سوف يترتب عليه نشوء شخصية مشوهة على مستوى الفرد والمجتمع .. ولاشك أن البرامج والمسلسلات والأفلام الأجنبية المستوردة منذ عشرات السنين قد عملت عملها وأتت بنتائجها السلبية التي نعلمها جميعًا.

مجتمعاتنا الآن في حالة انهيار، انهيار الأسرة، وانهيار في علاقات الزوج بالزوجة، وانهيار في العمل، وانهيار بين الشباب، وانهيار بين الكبار .. الخ. وهناك عوامل كثيرة ساهمت في ذلك على رأسها الإعلام، وما يسمى بالتطرف جاء كرد فعل على التسيب العام والانحلال الذي ساد حياتنا، فهناك اتجاه يريد التحرر الكامل من عاداتنا وتقاليدنا ودِيننا وذاتنا.

هذا التحدي التربوي والقيمي والاجتماعي الكبير، يجب أن يحظى بالاهتمام والتفاعل الكامل من جانب الحركة الإسلامية، فهي أقدر من غيرها على مجابهة هذا الخطر، فلديها الدعاة والمربون والمخلصون لذين يثق فيهم الناس، وإذا كان لدينا

الأزهر بدوره وإمكاناته الكبيرة، إلا إن حصاره والعوائق المفروضة عليه وعلى رجاله تحول دون قيامهم بواجبهم على الوجه الأكمل.

الحركة الإسلامية، أبناؤها ومربوها ودعاتها مستقلون، متحررون من القيود الحكومية والرسمية، ولذلك فهم أكفأ وأسرع في الوصول إلى الناس وإقناعهم.

لكن لكي تنجح الحركة الإسلامية في هذا التحدي التربوي الخطير لابد أن يتوفر فيها أمران نستطيع أن نقول إنهما غير متوفرين حاليًا:

**الأمر الأول**: أن تتخذ الحركة قرارًا استراتيجيًا بأن العمل الدعوي الاجتماعي التربوي هو وظيفتها الكبرى وهمها الأساسي، وأن يخصم ذلك من تركيزها على العمل السياسي الذي يستغرق معظم طاقاتها.

**الأمر الثاني**: أن تتوجه البرامج الداخلية للحركة الإسلامية في جانب الدعوة والتربية من أجل تخريج أكبر عدد من الدعاة والمربين الذين ينتشرون في كل مكان في المجتمع، يربون ويوجهون ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر.

إذا تحقق ذلك وأثبتت الحركة الإسلامية صدقها في هذا التوجه، وتحققت الدولة من هذا الصدق، واستقبلت قطاعات المجتمع المختلفة هذا التوجه بالقبول، فإن من شأن ذلك أن يكون فيه الخير كل الخير للمجتمع وللحركة الإسلامية في آن واحد، خاصة وأن العمل الدعوي هو عمل الأنبياء وورثتهم، وهو المفترض أن يكون الوظيفة الأولى والأساسية للحركة الإسلامية.

لكن علينا أن ننتبه إلى أنه ما لم تتضافر جهود أجهزة الدولة مع الجهود المرتقبة والمنتظرة من الحركة الإسلامية في مجالي الدعوة والتربية، فلن يحدث أي تقدم، فالمفترض أن يواكب ذلك تعاون من أجهزة إعلام الدولة، وكذلك تعاون من أجهزة التعليم، حتى لا تضيع جهود التربية سدى.

ونحن لا نقرأ الغيب، لكننا نؤكد أن بعض التعاون يمكن أن يحدث متى برهنت الحركة الإسلامية على أن وظيفتها الأساسية هي التربية والدعوة، ومتى قدمت سنوات معقولة في هذه الخبرة الجديدة، أما إذا استمر الوضع على ما هو عليه الآن فسيبقى الصراع والشك والملاحقة والتوجس والكراهية قائمًا، وسيصب ذلك كله في غير صالح المجتمع والدولة والحركة الإسلامية جميعًا.

إن إعداد الشاب الإسلامي ليكون داعية للقيم، وليكون قدوة تربوية بسلوكه وأخلاقه، ينتشر بين الناس فيلتمسون فيه 'لصدق فيقلدونه، هو أفضل ما يمكن أن تقدمه التربية الإسلامية في هذا الواقع المتردي.

◆◆◆



obeikan.com

## الفصل الثاني

# أزمة الفكر التربوي داخل الحركة الإسلامية

لا نقصد بالتنبيه على أن هناك «أزمة تربوية» داخل الحركة الإسلامية أن نقول إن عطاء هذه الحركة في مجالي التربية والفكر التربوي كان عطاء مأزومًا أو لا قيمة له، فهذا كلام لا يقوله عاقل أو منصف. فقد قدمت الحركة الإسلامية جهدًا كبيرًا في هذين المجالين، واستحوذت على مربين كبار كان لهم دور كبير في مسيرة العمل الإسلامي، ولكننا نريد أن نؤكد على أن أوضاع الحركة الإسلامية تتغير والظروف المحيطة بها، عالميًا وإقليميًا ومحليًا، تتغير، والثقافة من حولها تتغير، وحركة الأفكار هي الأخرى تتغير، وهكذا كان لزامًا على الحركة الإسلامية أن تغير في برامجها التربوية لتتناسب مع هذا الواقع الجديد ولتقدم إنسانًا جديدًا مؤهلاً للتعامل مع زمن جديد، ونحن نعتقد أن إصرار الحركة على برامج تربوية معينة كانت تفيد في مرحلة سابقة وأصبحت غير مناسبة في المرحلة الحالية، هو خطأ كبير لا ينبغي أن تقع فيه الحركة.

وبعد أن مرت كل هذه العقود على الحركة الإسلامية وما شهدته من محن وابتلاءات وأزمات، أصبح لزامًا على خبرائها أن يكشفوا بلا خوف أو تردد أن العملية التربوية التي قادتها الحركة الإسلامية، بهدف إعداد المسلم الرسالي الذي سيحمل على عاتقه عبء الدعوة وإعادة الهوية الإسلامية والانتصار للشريعة، لم تكن عملية متوازنة في تحقيق أبعاد الشخصية الرسالية. فلم تملك الحركة الإسلامية في بدايتها الأدوات التحليلية والوضوح في الأسس الفكرية بحيث تكون في منأى عن الاضطراب الفكري والتربوي. فحصل تطور لنوع الفرد فتحول من الداعية

ذي البعد العقائدي والروحي إلى رجل منشغل بالعمل السياسي ومنغمس في هوس المناصب وفي مشاغل الواقع والقضايا السياسية والاجتماعية، مما يشغل عن مواصلة الأنشطة الإيمانية البانية للعقل والنفس والروح. وإذا كانت غاية التربية عند الحركة الإسلامية هي تخريج القادة فإن من أهم خصائص القيادة: التوازن والتكامل روحًا وعقلاً. وإذا طغى جانب على آخر أعيقت القيادة فصارت مشوهة حيث يتضخم جانب فيها على جوانب أخرى.

فأين الخلل؟ هل لم تحسن الحركة الإسلامية التخطيط ووضع تصورات تربوية قادرة على ضبط التوازن؟ أم أنها لم تجد الأقوياء الأمناء القادرين على تنزيل برامجها التربوية بطرق علمية واقعية، مع مواكبة من التتبع التربوي الذي يتقاطع مع الغفلة؟ أم أن إشكالات الحركات الإسلامية راجعة إلى المفاهيم التربوية؟ أي لم تستوعب لا الدور ولا المنهج التربوي الذي يصلح لها ولأبنائها[1].

من تعريفات العلماء لـ«التربية»، أنها: «هي الإشراف على تشكيل بنية الشخصية في الفكر والعبادة والحركة وبناء الوضع السوكي بهدي من نصوص الوحي».

وجملة تعريفات علماء التربية تشير إلى أن التربية تشمل عناصر متعددة: (توجيه – تنمية – إشراف – بناء – تشكيل – تأهيل – نماء – ارتقاء – تطور – تعهد – محافظة – تبليغ – ترشيد – ترعرع – تنشئة – إصلاح – رعاية – تمتين – أسلوب – تنظيم).

أي هي: توجيه الفطرة نحو صلاحها، وتنمية المواهب والطاقات، وإشراف على تشكيل بنية الشخصية في الفكر والعبادة والحركة، وتشكيل بنية الشخصية، وبناء

(١) د. أحمد الجبلي، مفهوم التربية ومصادرها وأهدافها، موقع وجدة سيتي، مقالان في ٣-٩-٢٠٠٧م، ٢٢-٩-٢٠٠٧م.

الوضع السلوكي، وتأهيل للقيام بدور في المجتمع والبيئة، وترقية في مراتب التدين، ورعاية ومحافظة على ما وجد في الفرد من خير، وإصلاح ما وجد من مفاسد في النفس، وتطور وارتقاء نحو الصلاح، وأسلوب في التعامل مع الفطرة، وتنظيم سلوك الإنسان وعواطفه على أساس الدين.

إن أهداف العمل التربوي هي بدرجة أولى الأهداف العليا التي وردت في كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ، وكانت هي مهمة الأنبياء والمجاهدين والمجددين على امتداد التاريخ.

فالهدف الأعلى من العملية التربوية هو تحقيق عبادة الله تعالى باعتبارها وظيفة الإنسان الأولى في الوجود ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ فكانت دعوة الأنبياء للناس: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾ و﴿ وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا ﴾ والعبادة هي الالتزام بما شرعه الله ودعا إليه رسله أمرًا ونهيًا، وتحليلاً وتحريمًا، فهي انقياد لمنهج الله وشرعه.

وتنزيلاً لهذا الهدف العام، وتجسيدًا له نرى أن هدف العملية التربوية هو تكوين للفرد الذي ترسخت فيه معاني العبودية الخالصة لله تعالى على مستوى ذاته، والذي يعيش قضية الإسلام والمسلمين، والذي يدعو ويجاهد من أجل تغيير الاختلالات في المجتمع، وطبع كل مظاهر الحياة بقيم الإسلام.

ومن أهم مهام وأهداف التربية الإسلامية، تكوين الفرد الرباني: الذي هو منسوب إلى الرب، لكونه عالمًا به، ومواظبًا على طاعته، فالربانيون هم أرباب العلم، والرباني هو الذي علم وعمل بما علم، واشتغل بتعليم طرق الخير.

وهذه النقطة شديدة الأهمية، فهي تعني إفراز العنصر الرسالي المخلص، الذي

يسعى للآخرة ولا يسعى للدنيا، ولكن المشاهد على أرض الواقع أن الفصائل الإسلامية الآن باتت لا تركز على ذلك، وإنما أصبح همها الأكبر هو تكوين الفرد المطيع المنفذ للأوامر وكذلك استيعاب هذا الفرد للمسائل الكبرى التي يتميز بها كل فصيل إسلامي عن الآخر.

ومن أهداف التربية الإسلامية أيضًا، تكوين الفرد الداعية: أي جعل المؤمن يوقن أن مهمة أتباع رسول الله ﷺ هي الدعوة إلى الله سبحانه، قال تعالى: ﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ﴾ [يوسف:١٠٨].

فلكل ميدان فن يستدعي من صاحبه أن يندرب عليه ليتقنه، وكذلك الدعوة إلى الله واجب وفن وصنعة تحتاج إلى التدريب العملي والواقعي الميداني لتخريج دعاة الواقع، لا دعاة الانكماش بين الأوراق ودفات الكتب.

لكن الملاحظ أن غالبية أبناء الحركة الإسلامية أصبحت ثقافتهم الدعوية قشرية، وأصبح سلوكهم الدعوي مأزومًا وإشكاليًّا، فلا هم قادرون على التواصل مع مجتمعهم باللطف والحسنى والتواضع وخدمة هذا المجتمع والتفاني في سبيل إسعاده، ولا هم قادرون على التواصل فيما بينهم، أي تواصل أبناء الفصائل الإسلامية فيما بينهم، ولكن السمة الغالبة هي التدابر والاختلاف والتشويه والهجوم .. إلخ.

ومن أهداف التربية الإسلامية، تكوين الفرد المجاهد، حيث لا يمكن أن نتوقع في الداعية الرباني صاحب التكليف والرسالة أن يخلو من التضحية والبذل والعطاء من أجل رسالته ودعوته، والصبر على مكاره الطريق وعقباته، والثبات أمام المغريات، وعدم الانجذاب لعوامل الشد والإخلاد إلى الأرض والواقع وما لذ من الحياة وطاب من الزينة، قال تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى ٱلْأَرْضِ زِينَةً لَّهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ

أَحْسَنُ عَمَلًا ﴿٧﴾﴾ [الكهف]. فالداعية الرباني مطالب بأن يضحي بكل شيء من أجل دينه ورسالته – عندما يقتضي ذلك – وألا يضحي بدينه لأجل أي شيء مهما كان هذا الشيء، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم﴾ [التوبة:١١١][1].

لكن مناهج التربية الإسلامية لم تثمر هذا المسلم المجاهد، فهو إذا فهم الجهاد يفهمه بمنهج ممارسة العنف والخروج على الدولة والمجتمع، والفصيل الذي عصمه الله من هذا المنزلق لم ينج منه إلا قلة أثبتوا لمجتمعهم أنهم أهل دين وأصحاب قضية إصلاحية. كيف يؤمن الشاب الصغير بالمفهوم الصحيح للجهاد والبذل والعطاء المخلص المتجرد دون الكسب المادي من الدعوة وهو يرى شيوخًا كبارًا يتنعمون في مباهج الحياة وتأتيهم آلاف الريالات والدولارات تحت عنوان «التفرغ للدعوة» فيشترون بها الفيلات والسيارات الفارهة. ويفتنون الشباب الفقراء؟ بدلاً من أن يقدموا النموذج بأنفسهم في البذل والعطاء وعدم الانخراط الكامل في الحياة وزخرفها وزينتها.

ومن أهداف التربية الإسلامية، تكوين الفرد الحكيم: الذي يعلم أولويات الأمور ومراتبها، ويحسن النظر في الأشياء، فإذا قام بشيء قام به بالكيفية المناسبة، وإذا اختار الوسيلة اختار الوسيلة الأنسب، وإذا اختار الرجل اختار الرجل الأنسب، وإذا تكلم باسم الإسلام جنب كلامه الخلل، واستدل بأقوى الأدلة والحجج، قال تعالى: ﴿ ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ﴾ [النحل:١٢٥].

إن من أهم ما ينبغي فهمه في هذا الدين هو فقه الأولويات، وعدم فهمها يوقع الإنسان في أخطاء فاحشة لا يحمد عقباها. ومن الأخطاء الشائعة في فقه الأولويات تقديم الفرع على الأصل وتقديم المندوب على الواجب، أو تقديم التحسينيات على

(١) المرجع السابق.

الحاجيات، أو الحاجيات على الضرورات.

وفقه الأولويات لا يقتصر على الأمور التعبدية فحسب بل يشمل سير الإنسان حتى في حياته الخاصة. وعلى المستوى التربوي كثيرًا ما نجد عدم إعطاء الجلسة التربوية مكانها من سلم الأولويات.

وكم نحتاج إلى الحكمة عند الحوار مع خصم فكري أو عقدي قصد تقريبه وضمه، وليس من احكمة في شيء أن أصدم مع الخصم المحاور لأول كلمة أو لأول وهلة، بل من الحكمة التركيز على نقاط الالتقاء لإعطاء الفرصة للأرواح كي تتآلف لأن ما تنافر منها اختلف وما تعارف منها ائتلف، فالتركيز على نقط الاختلاف والتباعد كثيرًا ما ضيع على الحركة الإسلامية فرصا لتعزيز صفها بقياديين أو على الأقل بذوي النباهة ورجاحة لعقل.

ومن أهم أهداف التربية الإسلامية، تكوين المسلم ذي العقلية التأصيلية النقدية: وامتلاك العقلية التأصيلية معناه امتلاك القدرة على تحليل الواقع تحليلاً دقيقًا، وإرجاع أسباب الظواهر الكونية والاجتماعية إلى سنن الله التي تتحكم فيها، والتي هي مبثوثة في أصلي هذا الدين: القرآن والسنة.

وصاحب هذه العقلية هو أيضًا الذي يضبط حركته من أجل إصلاح أوضاع الناس بأصول الشريعة، بحيث يسعى دائمًا إلى البحث عن الحكم الشرعي لما يريد فعله أو قوله، فإذا علم بمشروعيته استدل بأصلها وبينه، وفي ذلك تربية لغيره من المؤمنين على التأصيل. وتمييزًا لكلامه وتحليله عن كلام وتحليل الذين لا يقيمون لأصول الدين اعتبارًا.

أما امتلاك العقلية النقدية فمعناه ألا يكون إمعة يقول إذا أحسن الناس أحسنت، وإذا أساءوا أسأت، بل يوطن نفسه، ويعمل على أن يكون من ﴿ ٱلَّذِينَ

﴿يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٨﴾﴾ [الزمر] ، فصاحب العقل هو الذي لا يقبل إلا بدليل، ولا يرفض إلا بدليل، ويتأمل فيما يقرأ أو يسمع، أو يرى من أقوال وأفعال، ولو صدرت من الفضلاء والمشايخ ليطمئن إلى سلامتها من العيب والخلل والانحراف. كما أن ذا العقلية النقدية يشارك برأيه متى بدا له ويشغل عقله فيما ينفع دعوته وأمته ووطنه، فيما يجنب دعوته الخطأ ويوفقها للصواب، ويفتح لها الآفاق، ويجتهد من أجل إحسان تطبيق ما يؤمر به، ويبادر بالاجتهاد فيما لم يؤمر به، ولا ينتظر نزول الحل أو الأمر، فالعقلية التي تنتظر ولا تتحرك من تلقاء ذاتها وتجتهد عقلية ميتة.. لن تكون فعالة أبدا[1].

ومشكلة مشاكل التربية الإسلامية حاليًا أنها لا تقيم وزنًا لقضية الأولويات أو العقلية النقدية، فكثير من الشباب الإسلامي إذا حدثتهم وجدت المنهج مختلاً والأولويات غائبة، فالأهداف الكبرى لا وجود لها، بينما الأمور الصغيرة، والفرعيات حاضرة وموجودة ومؤثرة. أما العقلية فهي العقلية المتبعة النصوصية الخالية من الإبداع والمقارنة وسبر الأغوار، ولذلك صارت عقلية حافظة وسطحية، وليست عقلية نقدية ومبدعة وعميقة.

ومن سوء حظ الحركة الإسلامية أن مناهجها الفكرية لم تحل هذا التناقض، لأن حله كان معناه أننا سنجد الآلاف بل عشرات ومئات الآلاف من أبناء الحركة الإسلامية الذين يتمتعون بالهمة العالية والفهم الاستراتيجي وعدم الوقوع في كارثة الفهم الجزئي أو التجزيئي، وكان معناه أيضًا أننا كنا سنجد مثل هذه الأعداد من العقول الناضجة الناقدة المثقفة التي تضبط الأداء الفكري داخل الحركة.

إن الإسلام دين يدعو إلى التفكير وإعمال العقل ويدعو إلى الإبداع من خلال

(١) المرجع السابق.

مثلث أضلاعه التسامح والحرية والبهجة.

والتعليم في الإسلام يتم في إطار هذا المثلث .. وهذا التعليم يدفع المتعلم إلى الإبداع والاختراع والابتكار. والنصوص الإسلامية كلها دعوة إلى التأمل والنظر واستخدام العقل وذم التقليد والمقلدين، ودعوة إلى التعلم والتفقه، وهي دعوة إلى التأويل والتفسير. والتأويل في الإسلام متعدد الرؤى والنظر نتيجة لاختلاف التفكير والفهم في الإطار الإسلامي.

إن تفسير النصوص في هذا الإطار، وفي إطار أن الإنسان مسئول عن عمارة الكون وعبادة الله وأنه يجمع بين خيري الدنيا والآخرة، هو الذي حكم المسلمين رغم اختلاف الزمان والمكان.

فكيف يكون الإنسان المفكر الذي يعمل لدنياه وأخراه إنسانًا آليًا مبرمجًا؟ إن لدينا تفسيرات مختلفة للقرآن عبر العصور وليست كلها نسخًا متطابقة وإنما هي فهم متعدد للنصوص، وإضافات تتفق مع سعادة ومستقبل الإنسانية. فهل العقليات التي فعلت ذلك عقليات آلية ومبرمجة أم عقليات حية مبدعة؟

إن معرفة الناسخ والمنسوخ من القرآن والخاص والعام والمطلق والمقيد والمحكم والمتشابه وفهم الأحاديث النبوية التي هي بمثابة المذكرة التفسيرية للقرآن الكريم .. وربط هذه الأحاديث بالقرآن .. كل ذلك يشكل فهمًا وإبداعًا .. ولا يستطيع العقل الجامد أن يقوم بهذه المهمة. والإنسان مسئول عن تصرفاته وأفعاله أمام الله .. فكيف يكون هذا الإنسان المسئول المكلف إنسانًا لا يفكر؟

إن الإسلام يدعونا إلى الاجتهاد وإعمال العقل ففي الحديث النبوي (من اجتهد وأصاب فله أجران ومن اجتهد وأخطأ فله أجر) متفق عليه. والمسلمون الذين تفوقوا في العلوم والآداب امتلكوا العقلية المبدعة البارعة في التفكير والتدبر.

أليست العمارة الإسلامية والهندسة الإسلامية وفن المعاملات التجارية تدل على تفكير عميق وإعمال كامل للعقل؟

إن الإسلام يدعو إلى تغيير الذهنية ويخاطب القوى المفكرة لا القوى الحافظة، رغم أن حفظ المسلمين لكتاب الله وللأحاديث النبوية لا يتناقص أبدًا مع قدرتهم على التفكير وإعمال العقل والربط بين النصوص والاستنباط. أليست المذاهب الإسلامية الفقهية بما تحتويه من مناهج استنباط ومسائل رياضية وكلها تفكير وفهم عميق وتدبر؟

إن الكثيرين من أئمة الإسلام المجددين كانوا دائمًا يحاربون التقليد الأعمى الذي هو تقليد المذاهب وتقليد المجتهدين بدون إعمال للنظر والعقل وبدون استقلالية في النظر، وحتى العلماء المعاصرون المجددون وكثيرًا ما يوجهون الأنظار إلى عدم التقليد الأعمى. وهكذا فإن الإسلام كله مقاومة للتقليد الأعمى بدون إعمال النظر والتدبر.

والعلماء المسلمون كثيرًا ما انتقدوا الصوفية الذين يتبعون شيخًا معينًا ويقلدونه دون التبصر بحاله، والتقليد مذموم متى جاء من إنسان قادر على التفكير وإعمال العقل، أما عوام الناس الذين ليست لديهم القدرة على التفكير والنظر فلا لوم عليهم طالما كانوا يتتبعون مذهبًا محترمًا أو عالمًا ثقة.

أمام الحركات الإسلامية، إذًا، الملف الأكثر خطورة والذي يتطلب جهدًا حقيقيًا ورؤية دقيقة تنظر إلى الأبعاد الاستراتيجية في التغيرات المحيطة بهذه الحركات وبالمجتمعات المسلمة، وتقرأ الآفات الداخلية قراءة نقدية شفافة بعيدة كل البعد عن التحايل والمجاملة، وتستدرك على الأخطاء السابقة فتزيل المناهج والأساليب التربوية العقيمة التي تؤثر بشكل سلبي على سلوك هذه الحركات وعطائها وتضيف

من المناهج والأساليب ما هو ضروري لتحصيل القدرة والإمكانية لهذه الحركات للتعامل مع التحديات والمتغيرات.

إن المناهج التربوية داخل كل حركة تتأثر بطبيعة الحركة أيدلوجيًا وتنظيميًا، كما أنها ترتبط بالظروف المحيطة بالحركة، فإذا تغيرت هذه الظروف وأملت تغيرات معينة على أيدلوجيا الحركة وطبيعتها التنظيمية فلا بد من إعادة النظر في هذه المناهج بما يتلاءم مع المتغيرات الجديدة، ولا يوجد تفسير سوى الكسل أو الجمود لبقاء الحركة على مناهجها القديمة.

كما أن المناهج التربوية تتكون من شقين ثابت ومتغير، فالثابت المرتبط بأصول شرعية وبأساسيات في تفكير الحركة لا تغيير عليه، إذا لم يثبت خطؤه، أما المتغير فالضرورة تقتضي إعادة النظر فيه بشكل دائم، كما أن الأساليب التربوية غالبًا ما تكون موضع إعادة نظر وتغيير وصولاً للأفضل.

والظروف والمتغيرات والأزمات الداخلية في الحركات الإسلامية تستدعي من هذه الحركات الانتقال من إطار العمل الهيكلي التنظيمي المغلق إلى العمل الشبكي التنموي المفتوح، بعد التغيرات الكبيرة التي حدثت على واقعنا المجتمعي بتأثير الإنترنت وثورة الإنفوميديا، فإذا أخذنا هذه المتغيرات بعين الاعتبار فإن المفاهيم التربوية السائدة داخل الحركات الإسلامية والتي تقوم على الطاعة والإمرة والسرية الكبيرة والعمل التنظيمي الهرمي، بحاجة إلى إعادة نظر وتغيير ينقلها من حالة الحشد شبه العسكري والعقلية شبه العسكرية التي تعيشها إلى الديمقراطية والانفتاح، ومن سيادة لغة الطاعة إلى نشر روح الحوار والتعاون. فهذه الحركات أولاً وأخيرًا هي منظمات أهلية طوعية وليست بديلاً عن الدولة أو سياقًا منفصلاً عن المجتمع.

وهذا الانتقال في العمل والمصاحب لتغيير المفاهيم التربوية سيضمن التعامل الأفضل مع إحدى أهم الأزمات الداخلية التي تعيشها الحركات الإسلامية اليوم وهي تكديس الطاقات وتعطيلها؛ إذ أن هناك جمودًا كبيرًا في مبادرات أفراد الحركات الإسلامية في المجتمع وفي تشكيل المؤسسات الاجتماعية والثقافية التي تنشر الدعوة بسبب الاتكالية المتفشية من خلال العمل الهرمي، في المقابل فإنّ العمل الشبكي ووضع كل فرد أمام مسؤوليات اجتماعية حقيقية تنقله ضمنيًا من حالة انتظار الأوامر والتعليمات أو خشية مخالفة توجهات القيادة الحركية إلى حالة المبادرة والنشاط، وعدم الخشية من الخطأ أو العقوبة. فمما يحزن المرء أن ينظر إلى الحركات الإسلامية وهي مكدسة بطاقات كبيرة من الشباب المثقف المتعلم من مهندسين وأطباء ومعلمين وأساتذة جامعات ولا نجد لهم عملاً يوازي هذه الإمكانيات في المجتمع الذي ينتمون إليه[1].

من المفاهيم التربوية التي سادت لدى العديد من الجماعات الإسلامية مفهوم «العزلة الشعورية» من قبل أبناء الحركات الإسلامية تجاه باقي أفراد المجتمع، منعًا لتأثرهم بالقيم الاجتماعية السلبية أو التي تتناقض وتتباين مع أحكام الشريعة الإسلامية من جانب، ومن جانب آخر انطلاقًا من مبدأ الولاء والبراء الذي يحرم على الفرد موالاة أقربائه وأهله ومجتمعه إذا لم يكونوا على هدي الإسلام، وأن يحصر ولاءه ومحبته لمجتمع المسلمين، وغالبًا ما كان ينظر إلى المجتمعات الإسلامية والعربية على أنها مجتمعات جاهلية أو تختلط فيها أحكام الشرع بغيرها من الأحكام، وبالتالي يصير ولاء الفرد حكمًا لجماعته أو حركته، ويشعر بانفصال وتميز عن المجتمع الذي يعيش فيه.

(١) محمد سليمان، الحركات الإسلامية وسؤال التربية الداخلية، مجلة العصر، ٦-٩-٢٠٠٣م.

وقد ساد مفهوم العزلة الشعورية في فترة كان فيها المد الشعبي والحراك السياسي لصالح التيارات اليسارية والقومية، وقد تعزز هذا المفهوم مع مشهد الإبتلاءات والاعتقالات التي منيت بها الحركات الإسلامية خاصة في مصر، في الوقت الذي لم تكن الشعوب قد وصلت إلى الدرجة من الوعي والتربية لتؤازر الحركات الإسلامية في محنتها، وشعر عدد كبير من الشباب الحركي أن الشعوب قد تخلت عنه، وأنتجت تلك الفترة أيضًا ما يسمى بجماعات التكفير والهجرة والتي تعاملت مع مفهوم العزلة الشعورية بشكل متطرف إلى درجة وصلت بالمفهوم إلى العزلة الحسية أيضًا.

وأدى مفهوم العزلة إلى شعور الفرد الإسلامي بغربة حقيقية عن المجتمع وبحواجز تفصله عن الناس، وحتى إن شارك في العديد من النشاطات السياسية والاجتماعية والثقافية فكانت لحساب تعزيز مكانة ودور تنظيمه السياسي، ولصالح ولائه التنظيمي، بمعنى آخر: احتل الولاء للتنظيم درجة كبيرة من خلال شعور وسلوك الناشط الإسلامي، ولم تحتف الحركات الإسلامية بمفهوم المواطنة ولم تعززه في أدبياتها التربوية - على الرغم إنها حركات وطنية صادقة في انتمائها لوطنها وأمتها- الأمر الذي انعكس على مقدار انفتاح وانصهار الفرد الإسلامي في مجتمعه[1].

وكما أسلفنا، فإن الأوضاع الآن تتغير على كل المستويات، وصار لزامًا على الحركة الإسلامية أن تؤسس لتربية جديدة تعمل على دمج الشباب الإسلامي في مجتمعه وانسياحه في مؤسسات هذا المجتمع، معتبرًا أن جماعته هي أمته بالكامل وليس حركته الإسلامية أو فصيله الإسلامي.

◆ ◆ ◆

(١) المرجع السابق.

## الفصل الثالث

# الخلل والنقص في العناصر القيادية

المربي هو أهم عناصر العملية التربوية، وربما فاقت أهميته أهمية المنهج التربوي نفسه، لأن المربي هو الذي يحول المنهج إلى واقع، هو الذي يقدم الخبرة والتجربة، هو الذي يصحح الخلل السلوكي والفكري الذي يراه، هو الذي يضع يده على الخلل ونقاط الضعف، ولذلك فلا عجب إذا تأملنا حياة صحابة رسول الله ﷺ وتابعيهم، فالمربي الواحد منهم كان أمة بكاملها، إذا وجد في مجتمع معين أو بيئة معينة حولها من حال إلى حال، وكان الواحد منهم يسلم على يديه المئات بل والآلاف، نتيجة إشعاعه الإيماني والمعرفي والأخلاقي والسلوكي في من حوله.

والمتأمل في واقع الحركة الإسلامية يجد أن افتقاد المربين الأكفاء كان هو أكبر مكامن الضعف والخلل، فالمربي الجيد كان عنصرًا غير متوفر، والمربي الجزئي كان متوفرًا يكرس الحزبية والفصائلية بثقافته القاصرة، والمربي الإشكالي كان موجودًا ينشر اعوجاجه بين الشباب من حيث نشر وتكريس التعصب المذهبي ونشر فكر العنف أو الانعزال أو الخروج على الدول والمجتمعات أو التكفير .. إلخ.

ومن أكبر مواطن الخلل التربوي أن الحركة الإسلامية، كانت في كثير من المواقف والأحيان، لا تدرك واقعها بالشكل المطلوب ولا تحسن التفاعل معه، فهي تدرس الإسلام والحركة في عهد النبوة، وتأتي لتطبق واقع النبي، ﷺ، وأصحابه على حاضرنا دون فقه، ودون معرفة هذا الواقع، وكان ينتج عن ذلك كوارث حقيقية أعاقت الحركة ومنعتها من التقدم إلى الأمام ومن تحقيق أهدافها.

وإذا كان الإسلام قد جاء للبشرية في كل مراحلها، فإنه لم يأتِ بالوسائل في كل

هذه المراحل، لكن الحركة الإسلامية تلتبس عليها أحيانًا القضية، فتظن أن الوسيلة واحدة وتصر على تطبيقها كما هي، ونست سنة تطور المجتمع البشري وتعقد الحياة وما يؤثر فيها. فعلى سبيل المثال فإن الحركة الآن تغلب عليها الحرب الإعلامية، وعندما ننظر إلى دورها نجده بسيطًا، وهي تستطيع تجنب الكثير من المِحَن إذا أحسنت التعامل مع الخصم، وكان لديها آلة إعلامية فاعلة[1].

وهكذا، فإن فقدان القيادات التربوية النواعية بين صفوف الحركة الإسلامية، التي تستطيع استشراف المستقبل، والتعامل مع الواقع بطريقة ملائمة، يسهم في مأزق وأزمة الحركة الإسلامية، فالحركة لديها كثير من القادة، لكن هل هذا القائد يملك المقومات التي تؤهله للقيادة؟ فيكون قادرًا على أن يتحرك بمن معه وفق التطور الذي نعيشه؟

الواقع يؤكد أن الطاقات مبعثرة وأحيانًا متصارعة، والموجود منها لا يحمل الشخصية التربوية الشاملة، فالتوجه السياسي والفصائلي قيد كبير، أما المربي الرسالي الرباني فأصبح عملة نادرة.

التربية في الحركة الإسلامية كانت، إذًا، قاصرةً في تحقيق الأهداف المطلوبة، وكانت كذلك غير شاملة، بحيث تستوعب الإنسان في كل جوانبه، فضلاً عن أنها كانت متخلفةً عن عصرها، فهذه السمات انعكست بصورةٍ أو بأخرى على فرز تفكير متخلف، ونماذج متخلفة في التعامل مع الواقع، ومحاولة تغييره، ولو قدَّم كل داعيةٍ تجربته ولم يَقُمْ بمحاربة التجارب الأخرى لاختلف الوضع عمَّا نحن فيه الآن، فنحن الآن بصدد غياب مرجعية عُلْيا، أو جهة علمية يرجع إليها الجميع.

(١) حوار موقع «الإسلام اليوم» مع د. منير الغضبان .. تحت عنوان: «الحركة الإسلامية عاجزة عن صنع قيادات»، ٨ يونيو ٢٠٠٨م.

من الطبيعي أن يكون هناك خلاف، لكن بكل أسف انشغلت الحركة الإسلامية كثيرًا بالآخرين بدلاً من أن تنشغل بنفسها وبأبنائها، وكل من جاء ليضع منهج تربية جديد يقول: إنه سيضع حلاً للمشكلة من جذورها، وكانت النتيجة أن المشكلة تتفرع وتتضخم. ولو أن الحركة الإسلامية نظرت لأخطائها بنصف ما نظرت لأخطاء الآخرين، لنقدت نفسها ولغيرت فكرها وواقعها وبرامجها، لكنها على طول الخط تنتقد الآخرين وترى أنها المصيبة دائمًا.

المشكلة الأكبر هنا هي أن حصيلة شباب الحركات الإسلامية من التربية والثقافة لا يتناسب مع مستواه كداعية للتغيير في المجتمع وقاطرة ينتظر منها أن تقود هذا التغيير، فالمجتمع مليء بالمستويات الثقافية العالية والمتنوعة، ومليء بالخبرات والكفاءات، وشباب الحركات الإسلامية ينبغي أولاً أن تتوافر فيهم شروط ثلاثة: أن يكونوا من أعلى القطاعات فكرًا وثقافة، وأن يكونوا من أرقى الناس في الجانب المهني، وأن يكونوا على مستوى عال من الالتزام الإسلامي الأخلاقي والسلوكي.

إن رسول الله، ﷺ بَنَى جيلاً كاملاً من القيادات لإدراكه بأهمية دورهم في بناء المجتمع الإسلامي، فهذا الجيل - رغم عدده القليل - استطاع عندما تُوُفِّي الرسول الأكرم، ﷺ، أن يقود المجتمع، وأن يمضي بالإسلام إلى ما وصل إليه من فتح كل هذه الأصقاع خلال ثلاثين عامًا.

إن الحركة الإسلامية لم تنجح في بناء عنصر القيادة المطلوب لأسباب كثيرة ومتعددة، منها أنها استعجلت الثمرة، ثُمّ محاولة الأعداء الحيلولة دون وصول الحركة إلى ما تريد من التربية.

وإذا كانت بعض البلاد العربية بها مدارس إعداد قيادة على مستوى العمل الحزبي يأتي إليها الناس من كل العالم العربي، ويتم تخريجهم، ثم يرجعون مرة أخرى

إلى بلادهم، فإن الحركة الإسلامية أولى بهذه المدارس، فلابد أن يكون لديها مدارس لإعداد القادة، أملاً في تخريج جيلٍ قياديٍّ يقدر المسئولية الملقاة على كاهله.

إن صناعة وإعداد القادة أصبح أسلوبًا تنفذه الدول المتقدمة، وقد أخذت مصر عنهم ذلك فأنشأت «مراكز إعداد القادة» لكي يختار نوعية معينة من الشباب ويعدهم إعدادًا جيدًا لكي يكونوا قادة القطاع الحكومي وقطاع الأعمال. وهكذا، فإن انتباه الحركة الإسلامية لخطورة دور القادة فيها يستلزم منها ضرورة إنشاء مثل هذه المدارس، على أن يكون اختيار القادة دقيقًا ومخلصًا .. فلا ينضم إلا من يتوفر فيه قدرات شخصية ونفسية وقيادية وعقلية وثقافية وشرعية معينة، ثم يصقل ببرامج قيادية متطورة يقوم على تدريسها نخبة مختارة من قادة الحركة بل ومن قادة المجتمع ككل، وتكون الدراسات السياسية والاستراتيجية أساسية بالنسبة لهؤلاء الدارسين، كي يعتادوا على الفكر الاستراتيجي الشامل، ويقفوا عند جملة من مناهج وعلوم وخبرات الإدارة السياسية والفكر السياسي، فقد وجدت أن غالبية قادة العمل الإسلامي يكرهون مجرد ذكر كلمة «علوم سياسية»، فهم يعتقدون أن ما معهم أهم وأفضل، ربما كان هذا صحيحًا .. لكننا نريد أن نتعلم العلوم السياسية والإدارية لنحسن إدارة الشأن الإسلامي الداخلي، ولنمد مجتمعنا بالكوادر، فعندما يتلاقح الفكر والثقافة الإسلامية مع الفكر السياسي والاستراتيجي والإداري، ستكون الثمرة إضافة محترمة لقادة العمل الإسلامي وللحركة الإسلامية.

أما على مستوى الفكر التربوي فالحاجة ماسة إلى عقد مؤتمر لعلماء ومثقفي وخبراء الحركة لمناقشة القضية وتحديد أبعادها ورسم أطر برامج ومناهج التربية الإسلامية المطلوبة في هذا الواقع المعقد والمتشابك.

وأخيرًا فإن فصائل الحركة الإسلامية لا تستفيد من تجارب بعضها، ولذلك فهي

تقع في نفس الأخطاء وتكررها، ولذلك فقد أصبح من الضروري للحركة الإسلامية دراسة تجربة وخبرة الفصائل الإسلامية المختلفة، وكذلك الحركات المعادية للإسلام في الوصول إلى الحكم، وتحديد سبب أن معظم خصوم الإسلام نجحوا في إقامة دولتهم، بينما فشل الإسلاميون، بل لماذا يقود الإسلاميون النضال ويحركون القضية ثم يأتي غيرهم ويقطف ثمرة جهدهم؟ [1].

إن من أكبر عيوب الحركة الإسلامية، المغالاة في القادة والطاعة العمياء لهؤلاء القادة التنظيميين والثقافيين والدعويين، لدرجة قد ترفعهم في بعض الحالات إلى منزلة العصمة. وهذا الوضع يعكس خطورة الرسالة التي يقدمها هؤلاء القادة والتي تصيغ بشكل واضح عقلية الأتباع والمريدين. وبالتالي فإذا كان هذا القائد مثقفًا وواعيًا وداعية للوحدة والتكامل ومدركًا لفقه الأولويات ويفهم واقع مجتمعه مثلما يفهم العقيدة والفقه والقواعد الشرعية، فإن النتيجة ستنعكس على الاتزان الثقافي والفكري على الأتباع. أما إذا كان القائد مختل الثقافة والعلم وغير مدرك لفقه الأولويات وفاقدًا للتفكير السياسي والاستراتيجي، فإن النتيجة ستكون كارثية على جمهور الأتباع والمريدين، وبالتالي على قطاعات كبيرة من الحركة الإسلامية.

◆◆◆

(١) مرجع سابق.

## الفصل الرابع

# ثمرة الخلل .. أنماط وقوالب مكررة

إذا كان المنطلق الأساسي للمجموعات التربوية أو التنظيمات هو الالتقاء على القرآن والسنة، ومحاولة تكوين سياج اجتماعي وأخلاقي يقي أبناء هذه المجموعات الآثار السلبية لمجتمعاتهم، ويعينهم على أداء الشعائر الإسلامية بصورة أفضل، ويحول بينهم وبين ارتكاب المعاصي، ويشكل ثقافتهم بطريقة مبنية على أسس إسلامية حتى لا يقعوا في براثن العلمانية والانحلال .. إلخ، إلا إن هذا البناء المؤسسي الدقيق والمنضبط لهذه المجموعات التربوية والتنظيمات المنغلقة، والقائم على العديد من التكوينات المؤسسية الفرعية، والذي يقوم على تقسيم العمل، كانت له العديد من السلبيات على نفسية العضو وثقافته الاجتماعية ودرجة إبداعه وتحرره العقلي والفكري.

من التأثيرات الإيجابية لهذه التكوينات أنها تساعد الفرد المنتمي لها على شعور خاص بقيمته في المجتمع، هذه القيمة التي يحصل عليها بمقدار أهمية المجموعة التي ينتمي إليها، والتي تعطيه الفرصة للتخاطب والتواصل مع مجتمعه بشكل أفضل، من خلال أعمال ثقافية واجتماعية.

وكثير من أبناء هذه المجموعات كان مجهولاً في مجتمعه، لكنه سرعان ما أصبح اجتماعيًا ثم زادت دائرة معارفه ومنهم من أصبح نجمًا من نجوم الإعلام أو السياسة أو العمل الثقافي والاجتماعي عن طريق مجموعته التي وفرت له هذا الدعم.

الفرد قد يشعر بالأمان أكثر في هذه الجماعة الخاصة، وقد تساعده على تفجير طاقاته وإمكاناته، خاصة في ظروف لا يستطيع فيها المجتمع والدولة استيعاب طاقته وإعطاءه الفرصة المناسبة لإظهار إمكاناته ومواهبه، بل إن هذه المجموعة قد توفر له فرصة عمل، لا يجد مثلها في مجتمع زادت فيه نسبة البطالة بشكل كبير.

وعلى المستوى الاجتماعي، قد تتوافر للعضو فرصة للزواج يتوافر فيها ما يرضيه من حيث ملاءمة مستوى الثقافة الدينية والسلوكية التي تناسبه. ويرتبط المنتمي أيضًا بشبكة من العلاقات الممتدة مع زملائه وأقرانه، فيتزاور معهم، ويتشارك معهم في المناسبات الاجتماعية، مما لا يجعله يشعر بأنه وحيد، بل هناك مجموعة تدعمه وتساعده وقت الشدة وتقف معه، وفي هذا دعم نفسي ومعنوي هائل.

وعلى المستوى الثقافي فإن هذه المجموعات التربوية والتنظيمية تساهم في صياغة فكر الفرد المنتمي وتنميته، وشحذ همته وتوسيع أفقه، لجعله يدرك واقع أمته وما تواجهه من تحديات. صحيح أن هذا الأمر قد يكون له تأثير سلبي إذا كانت صياغة العضو الثقافية مغلقة على اتجاه معين، يسير بطريقة أحادية، ولا يلتفت لتنوع الآراء.

ومن أسباب الاندفاع من أجل الانضمام لهذه المجموعات والتنظيمات، حماية النفس من الانحراف، عن طريق الانتماء إلى مجموعة توفر جوًا معافىً ورفقة صالحة، أي أن بعض الشباب قد يسعى بنفسه إلى هذه الجماعات؛ لتوفر له حماية وتغطية نفسية ورفقة صالحة- بحسب رؤيته.

ورغم هذه التأثيرات الإيجابية التي ذكرناها والتي تشجع كثيرًا من الشباب للانضمام والسير في ركاب تلك المجموعات، إلا إننا لا نستطيع أن نغفل الدور السلبي الذي تلعبه هذه المجموعات التربوية المنغلقة على عقلية أعضائها الثقافية والتي قد تعود بمردود سلبي على مستقبل الدعوة الإسلامية ككل.

فحركة الأفكار في عقول هؤلاء الأعضاء تتحكم فيها المجموعة، عن طريق اعتماد كتب معينة وأنماط معينة من التفكير، واستبعاد كتب أخرى وأنماط تفكير أخرى، ويستمر هذا الأسلوب مع العضو منذ بدايته وطوال فترة استمراره في المجموعة، حتى نجده يفكر بطريقة نمطية معينة تم إعدادها سلفًا، وفي اتجاه واحد فقط. وتكون المحصلة هي انغلاق فكري وثقافي عن بقية الاتجاهات الفكرية المجتمعية، وعزلة عن العالم الواسع، بل وعزلة عن ثقافة المجتمع وفكره.

وقد رأينا تغيير ت خطيرة في نفسية العضو داخل التنظيمات الإسلامية، حيث أصبح الجميع مدركين أن قيمة العضو وأهميته هي في درجة طاعته وتنفيذه للتعليمات، فأصبح الجميع يتسابقون من أجل الحصول على الرضا والقبول، وفي هذا أيضًا خلل تربوي عميق حيث تذوب شخصية الفرد وآراؤه وأفكاره وحيث لا يكون لها وجود!

وقد لا حظنا أن بعض هذه المجموعات قد تتحرك في بعض الأحيان نحو تكريس سلبي للانغلاق الثقافي والمعرفي عن المجتمع، بتكويناته الثقافية والإبداعية المختلفة.

وكثيرة هي العوامل التي تؤدي إلى الانغلاق الفكري والثقافي إلا إن واحدًا من أهم دوافعه هي ظاهرة التشرذم بعيدًا عن المنابع الثقافية الإسلامية الأخرى والانفتاح على الآخر، مما يوجد محدودية في الفكر وضيقًا في الأفق. ويرى الباحثون أن ذلك قد يصطدم مع المبادئ الإسلامية السامية، من حيث التسامح، والتعدد المعرفي، والانفتاح الثقافي على الآخرين.

ولو نظرنا في الفكر الإسلامي طوال فترة تطوره وتناميه على مدى التاريخ، لوجدنا أنه كان دائمًا يتيح الرأي والرأي الآخر، الفكر والفكر الآخر، ولم يمر الفكر

الإسلامي طوال حقبه المتتالية، بهيمنة الرأي الواحد والفكر الواحد، ومن هنا نبع تعدد المذاهب والأصول الفكرية المتباينة، ولم تنشأ الصراعات فيما بينها إلا بعد نمو الفكر المتعصب المنغلق على ذاته، الذي أجج الفتن والأحقاد، فكان ضحيتها أن زهقت الأرواح دون ذنب سوى الاختلاف في الرأي.

الملاحظ أن المناهج التربوية في بعض تلك المجموعات ترتكز على تربية وتنشئة العضو المنتمي والمطيع والمنفذ والموالي ولاءً مطلقًا لقيادته – كما سبق وبينا – ولا تهتم في مقابل ذلك بتنشئة هذا العضو على التواصل الاجتماعي والفكري والنفسي والثقافي مع المجتمع الأوسع.

ويتحول هذا العضو المنتمي إلى حالة من الانتظار الدائم للأوامر والتعليمات، ويفقد كل قدرة على المبادأة والمبادرة على أي مستوى من المستويات، حتى على مستوى تكوين رأيه في القضايا التي يشاهدها يوميًا.

هذه الثغرة في المنهاج التربوي يتضرر منها الجميع، وحينما يكثر الأعضاء المنفذون المطيعون، ويقل الأعضاء المبدعون تتحول المجموعة التربوية المغلقة إلى آلة من الممكن أن يتحكم في توجيهها إنسان متواضع الإمكانات والثقافة متصلب الرأي لا يقبل بالخلاف ولا يتأدب بآدابه ولا يتمثل المعاني الإسلامية فيه. ولأن العملية التربوية داخل المجموعة تركز على قيم الطاعة والولاء والالتزام والفدائية ونكران الذات، فقد يتحول تكوين المجموعة في حد ذاته إلى غاية، مع ما يمثله ذلك من خطر على العمل الإسلامي عمومًا.

تركيز الحركة الإسلامية، خلال برامجها التربوية، على البناء السياسي لأفرادها وعلى قيم وسلوكيات التنظيمات المغلقة، أكسب أبناء هذه التنظيمات مفاهيم الطاعة والانضباط التنظيمي وعدم كثرة الأسئلة وتنفيذ الأوامر وترك الأمور الكبرى

للقيادة .. إلخ، وفي نفس الوقت أفقد هذ البناء أعضاء التنظيمات الإسلامية قيم العمل الجماعي والحوار واحترام الخلاف والالتقاء على الثوابت والانفتاح على الثقافات الأخرى والتقوقع والانعزال عن المجتمع والناس. وهكذا لم يتدرب هذا العضو عمليًا على التواصل الاجتماعي والفكري والنفسي والثقافي مع المحيط الحركي الذي يمثله المجتمع الأوسع. لذا نجد أن مخرجات العمليات التربوية الحاصلة في «تنظيمات» الحركة غير متوازنة. فمن جانب نجد تطورًا إيجابيًا في «العنصر» من حيث تكوينه الحزبي وقدرته على التنفيذ والوفاء بالتكاليف الحركية، ومن جهة أخرى نلاحظ عليه مجموعة من التطورات السلبية التي تحتاج بدورها لمعالجة عبر مناهج جديدة[1].

والتركيز على التكوين السياسي لـ«العنصر التنظيمي» لم يكن اهتمامًا صحيحًا يتيح له أن يفهم الفكر السياسي والنظام السياسي والنظريات السياسية والعلاقات الدولية، ثم تطبيق ذلك على طبيعة الحركة الإسلامية وتكوينها وبنائها الداخلي وأهدافها وعلاقاتها الداخلية والخارجية .. إلخ، فلو حدث ذلك لتغير واقع وحال الحركة الإسلامية وفكرها ونوعية الثقافة السائدة فيها، ولشعر الأعضاء المنتمون أنهم يستطيعون تناول الظواهر السياسية بالتحليل والتعاطي معها، وبالتالي كان القرار السياسي الإسلامي سيكون مختلفًا. أما ما حدث فكان نشر ثقافة السرية وفكر التنظيمات المغلقة ومبادئ التخفي والتعامل مع الأجهزة الأمنية والهروب منها .. إلخ، أما الثقافة السياسية التي توسع الفهم والإدراك فهي غائبة ولا يحسنها حتى القياديون في الفصائل الإسلامية.

(١) د. عبد الله النفيسي، حاجة الحركة الإسلامية لعلاقات سياسية متوازنة مع القوى الاجتماعية والسياسية، موقع د. عبد الله النفيسي، ١٢-٠٢-٢٠٠٧ م.

ولم يكن هذا أبدًا هو مراد الإسلام ولا كان سلوك رسول الإسلام، ﷺ، وهو يربي صحابته ويقيم بنيان مجتمعه، فقد كان يتيح لكل منهم التعبير عن رأيه وكان يشاورهم ويأخذ بنصائحهم، فلما عين، ﷺ، مكانا لنزول الجيش سأله الحباب بن المنذر: أهذا منزل أنزلكه الله ـ أي أوحى إليك به، ومن ثم لا يكون لنا الحق في إبداء الرأي ـ أم هي الحرب والخدعة والمكيدة؟ فقال، ﷺ: « **بل هي الحرب والخدعة والمكيدة**»، فأشار عليه الحباب بموقع آخر، وأخذ برأيه. وتكرر الموقف نفسه في غزوة خيبر. وفي السلم، مثال ما ليس فيه وحي: ما أشار به على أصحاب النخل بعدم تأبيره، ثم رجع عن رأيه، وقال لهم: «**أنتم أعلم بأمور دنياكم**». أما ما نزل فيه وحي فهو مذكور على سبيل الحصر، ولا يملك النبي ﷺ مخالفته، وعلى المسلمين أن يسلموا به تسليمًا[1].

وجعل الفرد في التنظيم كقطعة الشطرنج التي لا تملك روحًا ولا عقلاً ولا إرادة، ثغرة في المنهاج التربوي يتضرر منها «التنظيم» الإسلامي كما يتضرر منها الإسلام من حيث هو دعوة ودين وحركة اجتماعية.

ذات مرة ذهبت لأصلي الجمعة، فوجدت شابًا صغيرًا يتلمس طريقه في هذا التنظيم الإسلامي هو الخطيب، وكنت أتضايق من محاولاته التقرب من القادة ونفاقه لهم وإظهار طاعته وولائه. حينما عدت من الصلاة أيقنت أن هذا العضو الصغير قد ارتكب خطأ وأن قادة التنظيم قد ارتكبوا أكثر من خطأ. هو يداهن وينافق، وهم سروا بهذا واعتبروا أن الطاعة أهم، ورضوا أن يقف خطيبًا وهو لا يجيد ذلك وهناك من هو أفضل منه بمراحل.

المشكلة أن برامج التربية داخل التنظيمات الإسلامية تركز على «التنظيم» ومجاله،

(١) د. جابر قميحة، ردًا على الأستاذة صافيناز كاظم، موقع رابطة أدباء الشام، بدون تاريخ.

ومن هنا يصبح ازدهاره وانتشاره وبروزه «القضية الأوجب» بالتقديم على «القضية الاجتماعية العامة». ومن هنا نجد أن «المنتمي الإسلامي» يتقن موجبات الانتماء التنظيمي ويتواءم معها، لكنه من جهة أخرى يتراخى في موجبات انتمائه الاجتماعي الأوسع ويفرط في «دوره العام» غير المرتبط بالتكاليف التنظيمية، برغم أن هذا «الدور العام» أكثر أهمية من «الدور الخاص» المربوط بهيئات «التنظيم». وينشأ عن هذه الثغرة «التربوية» ثغرة أخرى تتعلق بمنظور «المنتمي الإسلامي» للقضايا العامة وحتى على درجة تفاعله معها[1].

وكان من نتيجة هذا البناء الخاطئ أن سادت ثقافة العمومية والانطباعية وانتشر الكسل في التتبع الثقفي للقضايا العامة، وتمكنت ثقافة الرومانسية الحالمة المنفكة عن الواقع والمعبأة بالخطب التاريخي بين أعضاء التنظيمات الإسلامية، الذين مشوا بها ونشروها بين الناس. يوجد كثير من الشباب والباحثين والمهنيين الأذكياء بين أعضاء التنظيمات الإسلامية يمكنهم أن يسهموا إسهامًا فعالاً في تطوير فكر وثقافة وواقع هذه التنظيمات، لكن المتفق عليه و لسائد يفرض عليهم الصمت وعدم المبادرة وأن ينتظروا حتى يفكر لهم ويقرر لهم «التنظيم»، لدرجة أنني رأيت الكثير من هؤلاء الشباب لا يبرمون قرار زواجهم ـ لا بعد التشاور مع القادة التنظيميين، وإذا اعترضوا فعلى صاحبنا إلغاء الفكرة والبحث عن «عروس» جديدة، وذات مرة غضب القوم على عضو ذكي مثقف ومعتز بنفسه لأنه رفض «العروس» التي رشحوها له، وكان هذا الرفض بداية اختلاف أدى إلى تركه التنظيم كلية، وهكذا يتم وأد الكفاءات وقتل الأفكار في العقول وتدمير المبادرة في نفوس الشباب.

ونشأ عن هذا الخلل في الأولويات التربوية خلل آخر في علاقة «العضو

(١) د. عبد الله النفيسي، مرجع سابق.

التنظيمي» مع المجتمع الذي يعيش فيه، حيث يتعامل هذا العضو مع مجتمعه بمنطق وثقافة ونفسية التنظيم التي تشربتها نفسه وروحه واستسلم لها عقله، فهو لا يفهم إلا كيف يوظف هذه العلاقة سياسيًا، غير واع بدوره الطليعي والرسالي والدعوي في هذا المجتمع، فكيف يفعل ذلك والتنظيم لم يغرس فيه إلا ثقافة الاستعلاء على مجتمعه المخاصم للفكرة الإسلامية؟ ولذلك فلم يكن غريبًا أن نجد هذه العلاقة المختلة حيث يأخذ العضو من المجتمع ما يفيد تنظيمه ويصدر إليه مشكلات هذا التنظيم.

وخطورة ما أوجده «التنظيم» لدى أعضائه مما تحدثنا عنه، أن التنظيمات الإسلامية أصبحت تدرك جيدًا الثقافة «المباشرة»، أي ما تراه وما يؤثر عليها مباشرة أو ما يمكنه أن يفعل ذلك، لكنها أصبحت لا تجيد الثقافة «غير المباشرة». فعلى مستوى علاقة الفصائل الإسلامية بالحكومات وأجهزة ومؤسسات الدولة الرسمية وأيضًا العلاقات الخارجية، أصبح الإسلاميون يقنعون ويفرحون بالإشباع والتوظيف المباشر والفوري والسريع لهم، عن طريق توفير فرص التعبير المكثف لهم في وسائل الإعلام، أما الانتباه إلى الأساليب «غير المباشرة» في محاربتهم وتطويقهم فهو غير موجود، وعلى رأسه تمكين الدين وروحه وشريعته وأهدافه وغاياته من صياغة المجتمع والتأثير عليه رسميًا وشعبيًا.

التربية الحزبية التنظيمية المغلقة وإهمال التربية الاجتماعية متعددة المستويات، أدى إلى التركيز على الفهم الجزئي المباشر وعدم الاهتمام بالتفكير الاستراتيجي والكلي.

كما أن تركيز المناهج التربوية الإسلامية التنظيمية على الموانع والمحرمات، وتجاهل ثقافة التيسير، أوجد خللاً كبيرًا، فهذه المناهج تكره التيسير باعتباره تنازلاً

وانهزامًا، رغم أن التيسير على الناس من أكبر مقاصد الشريعة التي يلخصها الإمام الشافعي في أمرين: إبعاد المكلف عن داعية هواه، وتحقيق مصالح العباد. ومصالح العباد والتيسير عليهم مبدأ إسلامي مؤكد قرآنيًا بقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٦﴾ [الشرح].

وهكذا فإن البرامج التربوية الإسلامية المرتقبة مطالبة بأن تصحح ذلك الخلل، ومطالبة بأن تمحي الفكرة الخاطئة المنتشرة بين التنظيمات الإسلامية بأن الإسلام لن يسود ويحكم مجتمعاتنا مرة أخرى إلا من خلال التنظيمات، وأن نستبدل ذلك بأن التنظيم الحقيقي هو المجتمع كله والأمة كلها بأجهزتها ومؤسساتها وأن دور الإسلاميين هو الانخراط في هذه الأجهزة والمؤسسات وقيادتها بالحسنى والمعروف من أجل التغيير التدريجي، فالجميع مسلمون ولديهم العاطفة الإسلامية والاستعداد للتعاون. والمطلوب هو الدعوة المستمرة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بلا كلل أو ملل، والصبر بلا حدود.

برامج التربية الإسلامية المرتقبة ينبغي أن تركز على صلاح باطن الفرد المسلم، وبث قيم الوحي عبر ممارستها وتطابقها مع لقيم الحياتية، بعيدًا عن الثقافة المبنية على الحكم على الآخرين، والتوجه نحو الآخر على أساس العفو والرحمة.

إذا قلنا إن الحركة الإسلامية أسهمت، دون أن تقصد، في تغليب ثقافة الشكل على ثقافة المضمون، فالرمز (لحية – نقاب – جلباب – حجاب – ثوب قصير .. إلخ) أهم من مضامين كثيرة يمكن الالتقاء عليها مع المسلم العادي الذي لا يتخذ أحد هذه الرموز. فأنا أقبل جاري غير الملتحي المتعاون والمهذب عن جاري صاحب المظهر الإسلامي غير المتعاون مع بقية جيرانه من السكان والمتجهم وكثير الشجار مع البواب، وأقبل زميلي في العمل الذي لا يرفع شعارات إسلامية لكنه

مواظب على الصلاة وذو ضمير حي في عمله عن رافع الشعار المهمل غير العابئ .. وهكذا، فما يهمني هو الجوهر والمضمون وليس الشكل.

على برامج التربية الإسلامية المرتقبة أن تحدد وظيفة المؤسسة التنظيمية في علاقتها بالفرد، وأن تؤكد على امتلاك التنظيمات الإسلامية معرفة جديدة بالإنسان المعاصر والمجتمع، وأن تجتهد في إيجاد الإنسان الفعال لا الكَل، الإنسان المبادر والمبدع، الإنسان سليم الشخصية، والتلقائي في معاملته.

على برامج التربية الإسلامية التي نريدها ونتطلع إليها ألا تكبح جماح أفراد التنظيمات الإسلامية بشكل غير مباشر، وأن تعالج قضية كيف يكون الفرد خارج التنظيم معطاءًا، بينما يصبح بعد انتظامه معطل الطاقة، عقيم الإنتاج، معدوم الأثر والعطاء، وأن تعالج كذلك مشكلات المحاصرة الحركية، وقسوة الروتين وتراكمية الواجبات التنظيمية التي تواجه الفرد والتي تحد من طاقته ومواهبه وإبداعه[1].

ومع انتشار هذه المجموعات التربوية المغلقة، انتشرت ظاهرة « التنميط والقولبة» حيث تسعى كل مجموعة تربوية إلى جعل كل المنتمين إليها نمطًا واحدًا مكررًا، لا يوجد اختلافات بين أعضائه، أو جعلهم قوالب متشابهة بل متطابقة في الرؤية والتفكير والاتجاه.

وملاحظة مثل هذه الأنماط في التفكير، تفيدنا كثيرًا في معرفة الأسباب الحقيقة للتعثر الذي نعاني منه على مختلف مستويات حياتنا، خاصة في المؤسسات، حيث ضعف الإبداع الذي ينجم عن الاختلافات الطبيعية بين الناس.

وتسهم عملية القولبة والتنميط في تهميش خاصية التفكير بصورة كاملة أو

(١) عبد العزيز راجيل، حصاد التربية التنظيمية: تربية شكلانية لا تربية إحياء، موقع الشهاب للإعلام، ٥-٥-١٤٢٦هـ.

جزئية، لدى الأتباع، ثم، تزويدهم بالافتراضات الأساسية التي يقوم عليها التكوين، بفهم الزعيم أو القائد، ثم تأتي الخطوة الأخيرة وهي بناء جدر سميكة بينهم، وبين الجماعات والتكوينات المشابهة الأخرى.

ومن أسباب هذه الظاهرة السلبية «ظاهرة القولبة والتنميط»، عدم التفريق بين الدعوة الإسلامية- التي هي الأصل - وبين الدعوة للمجموعة، بمعنى أن الأعضاء، وربما الزعماء لا يستطيعون التفريق بين تجميع الأتباع لصف الدعوة الإسلامية، وبين تجنيدهم للمجموعة، وليس أدل على ذلك من تناحر بعض التنظيمات التي ربما هي متقاربة في أفكارها ومبادئها إلى حد كبير ... بالرغم من أن الجميع يعلن أنه يدعو للإسلام العظيم ولوحدة العاملين فيه!!

ومن أسباب القابلية للتنميط، صغر السن، حيث تلجأ بعض المجموعات، إلى تجميع الأتباع في مرحلة عمرية مبكرة، ومنها أيضًا ضعف الشخصية، ومن سمات ضعيف الشخصية، الإعجاب بالأشخاص، والموافقة الدائمة، وعدم القدرة على النقد أو حتى الاستفسار.

وعادة ما تجد التكوينات والمجموعات التربوية ضالتها في هؤلاء، وتعتبرهم من أقل الأتباع تكلفة وأفضلهم اتّباعًا.

ومن إفرازات عملية التنميط والقولبة على الساحة الإسلامية والدعوية، تجذر الروح الحزبية لدى أتباع هذه المجموعات، في الوقت الذي يدعو فيه كلٌّ منها إلى (نبذ الحزبية) ويدّعي براءته منها. وكذلك ارتفاع وتيرة الجدل حول الأسماء والأشخاص والمصطلحات، فضلاً عن المسائل التي لا ينبني عليها عمل.

وتشترك الأنواع المختلفة من التنميط والقولبة، في قتلها لإبداع الشخص، ومن ثَم تنميطه بالطريقة المحددة، ووضعه في القالب المراد، حيث تنتشر هذه الظاهرة في

مجتمعاتنا بكل مستوياتها. فهناك التنميط الأسري، حيث تنميط الأبناء وقولبتهم بطريقة الوالد مثلاً، ورؤيته للأشياء والأحداث والأشخاص.

وهناك التنميط المؤسسي، حيث يسعى المدير لتنميط وقولبة الموظفين بطريقته في العمل والإدارة، وهناك التنميط التنظيمي، وفيه تسعى التنظيمات إلى جعل أعضائها نسخًا كربونية متطابقة في الفهم والحكم على الأشياء.

ومن عجائب ما رأيناه في خلايا التلقين الثقافي في أحد التنظيمات الإسلامية الكبرى، أن الذي كان يتولى قيادة عملية التلقين نجار وحاصل على دبلوم متوسط، في حين أن الأعضاء كانوا صحفيين ومدرسين ومحامين. ولم يكن المعيار هنا في القيادة الثقافية هو العمق الثقافي وتعدد القراءات والقدرة على التحليل، فصاحبنا ليس عنده فكرة عن كل ذلك، إنما العبرة هي في أنه من أهل الثقة، الذين يحفظون عن ظهر قلب توجهات التنظيم، والأفكار التي يراد أن تنقل للأعضاء.

وقد شهدنا مناقشات تنم عن الضحالة الثقافية عند هؤلاء القادة الثقافيين، وكأن المطلوب هو تكوين عضو لا يعرف إلا الطاعة العمياء، ولا يحلل ولا يناقش ولا يبحث، لأن المطلوب منه أن يكون جنديًا ينفذ التعليمات فقط، وكأن قادة التنظيمات كانوا حريصين على هذه الضحالة الثقافية لاعتقادهم أن من يفهم سوف يناقش، ومن يناقش سوف يبحث، ومن يبحث سوف يجادل ويكون حريصًا على معرفة الحق والتعمق فيه، ويكون راغبًا للمزيد من المعرفة، وبالتالي فربما بعد ذلك تقل طاعته، وتفل مقدرته على تنفيذ الأوامر والتعليمات.

وهناك صفة ذميمة اكتسبها الكثير من الأعضاء حتى ينالوا رضا وقبول القادة والرؤساء، وهذه الصفة هي نقلهم لأخبار زملائهم الأعضاء، انطلاقًا من مبدأ غرسه فيهم القادة وهو أن مصلحة التنظيم أهم من مصلحة الأشخاص، فأصبح

هؤلاء يقومون بدور المخبرين والمرشدين في التبليغ على زملائهم، وعجب العجاب هو أن القادة كانوا يستحسنون ذلك رغم تعارضه الشديد مع الإسلام وأخلاق الإسلام.

ومن أعجب ما عرفته في هذا الخصوص، وكان عن طريق اثنين من قادة العمل الإسلامي اللذين كانا قادة في أحد أكبر التنظيمات الإسلامية، ثم تركاه وآثرا الاستقلال عن العمل التنظيمي، عرفت منهما أن أحد أصدقائهما، من قادة التنظيم، ولكنه مازال يحتفظ بالود لهما أخبرهما بما يعانيه، خاصة وأن لديه ملاحظات على تطوير العمل التنظيمي والدعوي، ولديه مآخذ وملاحظات كثيرة تصل إلى حد الثورة والاعتراض، وقد جمع هذه الملاحظات في أوراق مرتبة بخط يده، توحي لمن يراها أنها مشروع كتاب.

وقد تم دعوة القادة من المحافظات لاجتماع في القاهرة، فجاء هذا القيادي (وهو من إحدى محافظات الدلتا) وحضر الاجتماع في القاهرة، وكان معه هذا المظروف، يقرأ فيه في الطريق، ويسجل بعض الخواطر والملاحظات.

وبعد انتهاء الاجتماع؛ دعاه أحد زملائه المقيمين في القاهرة لتناول الغذاء معه والحصول على بعض الراحة قبل العودة لمحافظته، فلبى دعوته.

وهو في طريق العودة اكتشف أن المظروف (وكان مغلقًا) قد نسيه عند هذا الزميل، فلم يلق بالاً، لأن المظروف حسب اعتقاده، في الحفظ والصون، عند مسلم ملتزم يصون الأمانة. وبعد يومين سافر وأحضر المظروف، الذي كان مغلقًا كما تركه.

وكانت المفاجأة، أنه بعد أسبوعين اتصل به أحد زملائه من إحدى المحافظات المجاورة وهو في حالة ذعر يسأله: ما هذا الذي فعلته؟ لقد تمت دعوتنا في اجتماع

هام بالقاهرة، وكان الاجتماع مخصصًا لمناقشة كتابك والتبرؤ منك.

وعرف صاحبنا أن صديقه قد فتح المظروف وصوره وأعطى الصورة لقيادة التنظيم، وأعطى الأصل لصاحبه.

◆◆◆

obeikan.com

## الفصل الخامس

# مأزق التداخل بين الدعوي والسياسي

تغيير واقع المجتمع وإعادة الشريعة إلى واقع الحياة التشريعية والقانونية .. كان أهم أهداف الصحوة الإسلامية ومعها الحركة الإسلامية. هذا الهدف النبيل قاد فكر وممارسات الإسلاميين على مختلف الأصعدة السياسية والفكرية والتنظيمية والتربوية وحتى الاجتماعية.

وإذا كان هذا الهدف قد قاد الإطار السياسي لتحرك الإسلاميين، فهو منطقي ومبرر، لكن الإشكالية كانت في أن هذا الهدف قاد الإطار التربوي هو الآخر، وهنا كان الخطأ وكانت المشكلة.

فالمفترض أن يتم تربية المسلم على أساس ديني متكامل، يهتم بالعقيدة والسلوك والعبادات والمعاملات والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويهتم بالأخلاق والتربية الإيمانية، ويهتم بتغيير المجتمع من خلال السلوك والمعاملات عبر هذه الأخلاق الرفيعة. فالتربية الإسلامية تهتم بعقل الإنسان وروحه ووجدانه وجسده، وتربطه بمصادر الدين، فهي تركز على الأسس والثوابت الكبرى.

والإجماع قائم على أن السياسة ليست من أصول الإسلام ولا من ثوابته، وبالتالي فكان المفترض أن تدرس في المناهج التربوية للإسلاميين وفق هذه الرؤية ووفق هذا الحجم، لا أن يتم التركيز عليها بصورة كبيرة، جعلتها عند بعض الفصائل هي الأساس وجعلتها ثابتًا من الثوابت.

والمتأمل في المناهج التربوية للحركة الإسلامية الحديثة يجد أن السياسة في هذه

المناهج من لوازم الدعوة وضروراتها المركزية. فقد اعتبرت الحركة الإسلامية أن الدعوة وكسبها وحاجات امتدادها تتطلب الاستنجاد بالسياسة كأداة للتواصل الجماهيري ثم كقناة للتدافع القيمي. ولجأ المشروع الدعوي للإسلاميين إلى السياسية لاستكمال بنيانه الذي من طبيعته أنه يجتهد لتوسيع مجالات اشتغاله وامتداده حتى إذا ضاقت به السبل حينها لا يجد غير حقل السياسة وسيلة لتوسيع مجال انسياب خطابه. واللحظة التي تتدخل فيها السياسة وتمكن للدعوة، وتفتح لها أبواب العمل والامتداد، في هذه اللحظة بالذات تبدأ السياسة بإفراز مشاكلها الطبيعية.

إن السياسة تختلف في مبدأها كليًا عن الدعوة، فالدعوة خطاب للناس، يتوجه إلى جميع الأفراد والفئات والطبقات، يخاطبهم بما هو أمر ديني واضح بالحكمة والموعظة الحسنة أي بالرفق ولين الجانب وخفض الجناح، فالهدف هنا ديني أخروي أكثر منه دنيوي، بينما نجد أن ألف باء السياسة هي تعبئة الناس وحشدهم واستمالتهم وراء مشروع معين، وحمل الناس على الإيمان بهذا المشروع، ورفض غيره من المشاريع، والسعي نحو التمكين للمشروع من خلال المواقع وقنوات التأثير. والسياسة بهذا الاعتبار تعتمد خطاب فرز وتصنيف الناس،وتقسيمهم إلى حلفاء وخصوم.

والفرق بين الدعوة والسياسة أيضًا أن الدعوة همها حمل الدين، من حيث هو مفاهيم عقدية وتصورية وقيم أخلاقية، وأحكام تشريعية، إلى الناس، وهكذا، فإن الدعوة هي رسالة تستمد أصولها من مرجعيتها الإسلامية الموصولة بمصادرها الشرعية، وهذه الرسالة تحتاج إلى بلاغ، والبلاغ لا يمكن إلا أن يكون دعوة لجميع الناس بالحكمة والموعظة والجدال بالتي هي أحسن. الدين بهذا الاعتبار، والذي

تحمله الدعوة للناس، هو حل لمشكلة وجودية يعانيها الإنسان في كل مكان، والحاجة دائمة تدعو لبسط خطاب الدين من هذا المنظور، لأن الإنسان لا غنى له عن الدين، وعن إجاباته عن مشكلات الوجود، وعن إمداداته الروحية التي يتزود بها في رحلة وجوده. الدين بهذا الاعتبار يحتاج إلى دعوة مستمرة تخاطب الإنسان، مهما كان لونه وجنسه وموقعه الاجتماعي والطبقي. الدين ضمن هذا المنظور يصل إلى الجميع، وليس من شرط هذا الوصول أن يكون مقرونًا بقراءة حركية معينة.

ومراد الدعوة بشكل عام هو ربط الناس بالخالق، والتذكير باليوم الآخر، فالدين دعوة للجميع، ينخرط في بيان أصولها وفروعها كل الناس، سواء منهم من نال من الدين بحظ وافر، أو من اغترف بقدر بسيط من معينه.

وإذا كان الشيعة يعتبرون الإمامة وبالتالي السياسة، ضمن أصول الدين وثوابته، فإن السياسة عند أهل السنة من فروع الدين وليست من أصوله ولا ثوابته، وبالتالي فإنها وفق الرؤية السنية أمر اجتهادي يجوز الاختلاف فيه.

وهذا الأساس يجعلنا نفرق بين أمرين: الأول أن الدين ثوابت لا يجوز الاختلاف حولها، لأن هذه الثوابت يجمعها الإطار العقدي المحكوم بمعيار الحق والباطل، والثاني أن السياسة أمر اجتهادي يجوز عليه الخطأ والصواب بمقدار ما في اجتهاد المجتهد من الخطأ أو الصواب. وهكذا فإن قراءة الواقع السياسي وتقدير تفصيلاته والترجيح بينها وتغليب أحدها عى الآخر .. إلخ، لا ينبغي أن تقود إلى النزاع بين فصائل الأمة وتكويناتها، لأن خلاف السياسة يبقى محكومًا بسقف أعلى وهو ثوابت وأصول الدين، التي هي أصول وثوابت مستقرة وغير موضوعة للخلاف وتعدد القراءة.

لكن القضية التي تحتاج إلى تفصيل هي أن ثوابت الدين وأصوله تشكل منظومة

متكاملة تنشد إليها وتتفرع منها الكثير من الفروع التي تشكل في مجموعها نسقًا متماسكًا في بنائه الداخلي، لا يطغى فيه جزء على جزء، وتأخذ هذه الفروع قدرها وقوتها بحسب ضرورتها ضمن شروط الواقع، فقد تتحول بحسب الداعي والمسوغ لها إلى قضايا ذات أولوية، لكنها أبدًا لا تتحول إلى أصول وثوابت كما هو واضح ومشاهد عند الكثير من الإسلاميين. فقد يكون العمل السياسي في بعض الظروف ذا أولوية بحكم الحاجة إلى مناخ من الحرية يسمح للعمل الإسلامي بكل مناشطه أن يعبر عن مضامينه، لكن ما أن تتوافر هذه الشروط حتى يعود العمل السياسي ليأخذ قدره الذي يشغله ضمن النسق العام المتكامل، وقد يتراجع العمل السياسي لحاجة من الحاجات التي يفرضها واقع الحال حتى تتوفر الشروط الحقيقية التي تمكن من بناء العمل السياسي الناجح.

والحاصل، أنه ليست هناك معادلة واضحة تحدد وزن كل من العمل السياسي والدعوي ضمن هذا النسق، لكن الأكيد المعتبر هو أن هذه المنظومة المتكاملة تشتغل بشكل منسجم، ولا تتأثر بتراجع أحد فروعها لحاجة يفرضها الواقع. إنها تشتغل بشكل وظيفي متكامل، لكن الحاضر فيها وبشكل دائم هو الثوابت والمنطلقات المركزية[1].

وهكذا، فإن السياسة مرتبطة بشكل أكبر بمصالح الناس المباشرة، السياسة بهذا الاعتبار لا بد لها من شرعية اجتماعية مثلها مثل الدعوة، فأي سياسة لا تتمتع بقدر من الشرعية لا يمكن أن تكون محل قبول، والقاعدة في ذلك كله هي الشرعية الشعبية التي تكسب السياسة مصداقيتها أو تسحبها عنها.

(١) بلال التليدي، إشكالية الدعوي والسياسي في الحركة الإسلامية، مركز دراسات الظاهرة الإسلامية، ١ ديسمبر ٢٠٠٦م.

غاية السياسة، تدبير شؤون الأمة بما يتحقق به الصلاح ويتيسر معه العيش للناس ويضمن به مصالحهم، ويتوفر لهم به الأمن في الغذاء والتعليم والعلاج والمواصلات والوظائف والخدمات، فالسياسة إذًا تهدف إلى تغيير شروط الواقع السائد، وتروم إنتاج واقع جديد، يحقق أعلى قدر من المصلحة للمجموع.

والسياسة، من أجل أن تنجح في تحقيق مرادها وغاياتها وأهدافها ومشروعها، في حاجة إلى مرجعية ثقافية لبناء مشروعها المجتمعي، وفي هذه النقطة بالذات تتقاطع السياسة مع الدعوة. فالدعوة توفر الشروط الأساسية لبناء المشروع المجتمعي الذي يتفاعل مع المنهجية المعتمدة في تدبير الشأن العام. والسياسة تستثمر حصيلة عمل الدعوة. ففي ظل ظروف قلة ذات اليد لا يمكن لسياسة تتنزل على وسط منهك بثقافة الاستهلاك أن تنجح إلا بإعادة النظر في المنظومة الثقافية والتربوية، وفي هذه القضية بالذات تتقاطع الدعوة مع السياسة، إذ تكون السياسة في أمس الحاجة إلى خدمات الدعوة ومكتسباتها على الأرض، فتعينها الدعوة في إقناع الشعب بالحد الأدنى من المصالح، ريثما تتوفر شروط جديدة تسمح بسقف أعلى من المصالح المحققة. ولا يمكن لأي سياسة أن تكون ناجحة ما لم تعط للمشروع المجتمعي أهمية قصوى. فالمجتمع هو الذي ينجح هذه السياسة وهو الذي يمكن لها ويمنحها الشرعية، ومن ثم، فلا مناص من أن يكون ضمن أولويات السياسة المراهنة على مجتمع محكوم برؤية جديدة تقنع الشعب تربويًا وقيميًا وثقافيًا بالممكن فعله من زاوية مصالح الناس المباشرة، والواجب التزامه من زاوية المصلحة الوطنية ضمن الشروط الوقتية التي تمارس فيها السياسة[1].

السياسة تحتاج إلى الثقافة وإلى القيم التي تحققها الدعوة لجذب المجموع حتى

(١) المرجع السابق.

يكون ملتفًا حول الاختيارات السياسة التي انتهجتها. فهل يعني هذا التقاطع أن تقوم السياسة بنفس عمل الدعوة فتصير الدعوة هي السياسة وتصير السياسة هي الدعوة؟ أم أن السياسة ستستعير مفاهيم ومفردات الدعوة توظيفًا وتأويلاً كلما دعت إلى ذلك الضرورة السياسية؟

التقاطع هنا بين الدعوة والسياسة لا يعني التطابق وإنما يعني التكامل وتمايز الأدوار، فدور السياسة أن تحصن مكتسبات الدعوة، وأن تقنن هذه المكتسبات في شكل قوانين واختيارات واضحة ما دامت قد تمتعت بشرعية اجتماعية. وكل قيمة جديدة يتردد المجتمع في قبولها أو لم تمتلك بعد شرعية القبول، يكون من خطأ السياسة الخوض فيها وتقنينها، لما يمكن أن ينشأ عن ذلك من سحب للشرعية لا عن السياسة فحسب ولكن عن القيمة نفسها. فلا يمكن لطرف إسلامي أن يصدر قرارًا بمنع الاختلاط في الشواطئ ابتداء حتى تكون الدعوة قد قطعت أشواطًا في إقناع الناس بهذه القيمة الجديدة، وحتى تصير هذه القيمة مقبولة من لدن مجموع الشعب أو غالبيته. فدور السياسة أن تبصر تطورات القيم ودرجة إقبال الناس عليها. وكلما تمكنت قيمة من القيم بفضل رصيد الدعوة من التمتع بشرعية اجتماعية وشعبية، كان لزامًا على السياسة أن تحصنها بسن سياسات وقوانين واضحة يلتف حولها الشعب، ولا يكون للأقلية المعارضة لها أي دور سياسي أو إعلامي معطل، وفي المقابل فكل قيمة لم تستطع الدعوة أن تمكن لها فالسياسة أعجز عن التمكين لها، فمن الخطأ أن تقوم السياسة بما يجب على الدعوة أن تقوم به.

ليس هناك أخطر على قيم الدين ورصيده من أن تتحول الدعوة بوسائلها وأدوات اشتغالها إلى خدمة الأهداف السياسية، وليس هناك أخطر من أن تمارس الدعوة بقصد الوصول إلى الحكم، ومن الطبيعي أن يكون للدعوة مآل قد يقود إلى

الحكم، لكن من الخطورة أن يكون تدبير الدعوة محكومًا بهذا المنطق السياسي. حينها تفقد القيم حقيقتها، وتصبح الدعوة آلية من آليات صناعة الرموز الحركية التي تدخل عالم السياسة، وتصبح منتجات الدعوة وسيلة للتوظيف السياسي والانتخابي.

الفصل بين المنطق الدعوي والمنطق السياسي ضروري من جهة الدعوة، لكنه ليس ضروريًا من جهة السياسة. فالدعوة ينبغي أن تشتغل بمنطق ديني مبدئي، لكن السياسة يمكن أن توظف كل مكتسبات الدعوة وفق المنظور الذي أشرنا إليه سابقًا. فالسياسة من هذه الزاوية تستثمر منتجات الدعوة، وتقنن ما يمكن تقنينه، وتحافظ على مكتسبات الدعوة، وتوظف المجموع الشعبي الملتف حول القيم لإقناع مجمل الشعب بسقف المصالح الممكن تحقيقها ضمن الشروط التي تشتغل فيها السياسة. وما لا يمكن قبوله في هذا الإطار هو أن تشتغل الدعوة بوسائل السياسة ومنطقها، وأيضا أن تتجاوز السياسة شرط الشرعية فتبادر إلى اتخاذ قرارات واختيارات منسجمة مع رؤيتها الفكرية دون النظر إلى شروط الواقع[1].

إن الحركة الإسلامية هي العمل الشعبي المنظم الهادف إلى إيقاظ المسلمين من غفلتهم وحثهم على الالتزام بالإسلام كله في حياتهم، لأن مشكلة المسلمين اليوم هي التطبيق الجزئي للإسلام، ولا نكاد نجد رقعة في الأرض اليوم تطبق الإسلام كله، كما أنزله الله عز وجل على رسوله ﷺ.

وللحركة الإسلامية ثلاث وسائل أو طرق للوصول إلى هدفها، وهي التربية، والإعلام، والعمل السياسي.

وهكذا يتضح منذ البداية أن السياسة جزء من الدعوة في فكر ومناهج الحركة

(١) المرجع السابق.

الإسلامية، أو جزء من الحركة الإسلامية، أو وسيلة من وسائل الدعوة أو الحركة الإسلامية. ومن الضروري أن يبقى التوازن بين الحركة الإسلامية والعمل السياسي، بحيث لا تطغى السياسة على التربية، والإعلام، وبتعبير آخر لا يطغى الجزء على الكل، والتوازن ضروري لتبقى السياسة وسيلة من وسائل الحركة الإسلامية، وليست هدفًا في ذاتها.

وإذا تم ترتيب وسائل الحركة، تأتي التربية في المرتبة الأولى، وذلك من حيث الأهمية، لأن الإسلام نظام إصلاحي يجعل من التربية وسيلة أساسية لغرس القيم الإسلامية في نفوس الناشئة المسلمة، ومن ثم إصلاح الفرد المسلم والأسرة المسلمة والمجتمع المسلم، واستمرار قيم الإسلام واستكمالها وتجديدها على الدوام.

وتبقى الحركة الإسلامية متزنة عندما تعطي التربية الدور الأول، والإعلام الدور الثاني، والعمل السياسي الدور الأخير ... وأي تغيير في هذا الترتيب مهما كانت الأسباب، معناه اضطراب الحركة الإسلامية وعدم توازنها[1].

◆◆◆

(١) د. خالد أحمد الشنتوت، الحركة الإسلامية بين الدعوة والسياسة، موقع حركة الدعوة والتغيير، ٢٤-٥-٢٠٠٩.